

عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل الناشط السياسي الدكتور محمد عبد مراد لـ "الثورة":

# الرئيس هادي حرص على أن تكون التعديلات الحكومية مرتبطة بالحقائب الوزارية الأكثر ارتباطاً بمعاناة المواطنين



في طرح صريح ونقاش شفاف، قدم الناشط السياسي والقيادي في المؤتمر الشعبي العام، الدكتور محمد عبد مراد - عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل، قراءة واقعية وموضوعية للملفات اليمنية الآتية والأكثر حساسية بمعيشة المجتمع، ومحطات التنسوية السياسية.. ومنها ملف الأزمة التموينية في المشتقات النفطية، والملف الأمني، وملف الجماعات المسلحة وممكنات تمدينها..

الدكتور محمد مراد الذي حصل مؤخراً على شهادة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية من الجامعة الدولية الالكترونية، تقديراً لاسهاماته في المجال السياسي وإسهامه في مجريات الحوار الوطني الشامل.. أكد أن الجماعات والمليشيات المسلحة في اليمن تشكل أهم التحديات أمام الدولة المدنية الحديثة، مشيراً إلى أن ممكنات تمدين هذه الجماعات المسلحة متوفرة في اليمن، متى ما تم بناء الدولة المدنية الحديثة على أسس وطنية.. متطرقاً إلى ما يجب على القوى السياسية تجاهه ما تبقى، من محطات التنسوية السياسية.. لكن البداية كانت من مستجدات القرارات الجمهورية التي قضت بالتعديل الوزاري في حكومة الوفاق برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوة..... إلى تفاصيل هذا الحوار:

حاوره/ محمد محمد إبراهيم

\* شهدت حكومة الوفاق الوطني برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوة تعديلاً وزارياً في مثل هذه الظروف ما رأيكم في هذه التعديلات ؟.. وإلى أي مدى أسهمت في امتصاص مشاعر الناس ومعاناتهم جراء أزمة الديزل والكهرباء ..؟

- قراءتي لها أنها جاءت في التوقيت المناسب، حيث طمأنت الناس بعد شعورهم بالإحباط جراء أزمة الديزل والظلام الذي أغرق العاصمة والمدن اليمنية الأخرى.. ولعل الإيجابي الأهم القرارات الجمهورية القاضي بالتعديل الوزاري في خمس حقائب وزارية، تكمن في أن القيادة السياسية ممثلة بفخامة المشير عبد ربه منصور هادي - رئيس الجمهورية - حرص على تغيير الوزراء الذين كانوا في اعتقادي على رؤوس تلك الحقائب الوزارية الخدمية التي هي جزء من معاناة المواطن وفي الوزارات التي لها صلة بحياة المواطن اليومية.. وبهذا نحن نبارك هذه القرارات.. صحيح إنه لم تكن مليئة لطموحات المواطن الذي كان ينتظر أن تشمل هذا القرار كافة الوزراء الفاشلين والمقصرين في عملهم، إلا أنها ذهبت إلى مكان الخلل الأكثر قرباً من حياة المواطن..

\* في سياق الحديث عن معاناة المواطن .. ما الواجب على المواطنين في ظل هذه الظروف ؟ وما الواجب على الوزراء المعنيين ؟..

- الذي يجب على المواطن هو تقدير الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، وأن يدرك أن الدولة والقيادة السياسية عملت وستعمل بكل إمكانياتها في كل ما من شأنها توفير المشتقات وإنهاء حالة الظلام، والقطاعات التي لم تزل تخيف المواطن.. وأن يتعاون المواطن مع الحكومة والدولة في حفظ الأمن، وإتاحة الفرصة للوزراء الجدد حتى يستطيع الجميع الوصول إلى فسحة مخرج من هذا الوضع التمويني والأمني والمعيشي الصعب..

أما ما يجب على الوزراء الجدد، فهو واضح فيما حصل لسابقهم من تغيير، وبالتالي عليهم تجنب الأخطاء الذي وقع سابقهم فيها، وعليهم أن يتجردوا من الإملاعات الحزبية وأن يستفيدوا من أخطاء وسلبيات سابقهم وأن يكونوا عند حسن ظن القيادة السياسية وقتتها.. كما نتمنى لهم التوفيق والنجاح في مهامهم الإدارية لما فيه خير الوطن والمواطن..

أزمة المشتقات النفطية والكهرباء

\* قراءة تكم الموضوعية لما جرى على الساحة اليمنية وما يزال يجري من أزمة المشتقات والكهرباء والأمن ؟..

- قراءتي لما جرى ويجري على الساحة اليمنية من أزمة في الخدمات التموينية، ليست مجرد ظروف عابرة بل انعكاس لواقع البلد الاقتصادي والسياسي والأمني.. فأزمة المشتقات النفطية مالية في المقام الأول، لعدم الوفاء بتسديد قيمة المشتقات النفطية للفترة الماضية.. هذا من جانب، والجانب الآخر البعد الأمني وما تشهده الطرقات من تقطعات واحتجاز للناقلات تحت شعارات ومشاكل ليس لها علاقة بالمواطن، أو القبيلة بقدر ما لها علاقة بغياب أو ضعف الدولة المتمثل في الاختلالات الأمنية.. إلى جانب فرض الأمر الواقع على أبناء الشعب اليمني للقبول بجرعة قائمة لرفع الدعم عن المشتقات النفطية..

أزمة المشتقات

\* كان الكثير يقولون ذلك عن الأزمة كمبرر للجرعة.. لكن الحكومة تراجمت أو نرفت ذلك وأوقفت الجرعة التي كانت قد فرضت على القطاع الصناعي.. كيف تفسرون ذلك ؟.. وماذا يجب على الدولة ؟..

- التراجع أو تأجيل تحرير أسعار الديزل كمبرر للمباع للقطاع الصناعي، تأتي في إطار قناعة الدولة والحكومة، أن الواقع الاقتصادي الذي يعيشه المواطن اليمني، صعب جداً لیسح بمزيد من الأعباء القائمة.. كما أن تفجير أنابيب النفط وأبراج الكهرباء والاختلالات الأمنية قد خلقت معاناة كبيرة جداً للمواطن وأدت إلى تعطيل حياة الناس اليومية وأعمالهم..

أما الواجب الذي يقع على عاتق الدولة، فيتمثل في أن تتحمل مسؤوليتها في حماية هذه المصالح الشعبية والوطنية، وتسعى جاهدة إلى الفكك والخروج من هذه الأزمة من خلال الضبط الإداري وتوفير الأمن والاستقرار والضرب بيد من حديد كل من يقوم بهذه الأعمال الإجرامية، التي تتكرر كل يوم موجة الصراعات ومهددة مسيرة الوفاق الوطني.. وأعتقد أن التغييرات التي جرت مؤخراً والسالفة الذكر، هي جزء من الإجراءات التي فتحت باباً جديداً للأمل من الخلاص من هذا الوضع..

\* هل هذه هي التحديات التي تتكثف مسار الوفاق الوطني في هذه الفترة العصبية..؟ أم أن هناك تحديات أخرى..؟

- قد تكون هذه المشكلات التي تعكس الانفلات الأمني المؤدي إلى اختلال مصالح المواطنين، وغياب أو ضعف الضبط الإداري والرقابي على السوق التموينية.. هي أبرز التحديات، المرتبطة برضا الشعب من دعمه عن أداء حكومة الوفاق الوطني التي تدرج جيداً حساسية الوضع الذي مرت به البلد، خلال الأشهر الماضية، لذا أتت التعديلات المؤمل عليها أن تتجاوز الحكومة في وضعا الجديد عتبة مهارة المجرمين والخارجين عن القانون الذين أغرقوا العاصمة والمدن اليمنية في الظلام، وألحقوا خسائر باهظة بمقدرات اليمن النفطية والغازية والاستثمارية..

أما التحديات الأخرى والأخطر فهناك تحديات أكبر أمام الدولة بمؤسساتها الدفاعية والأمنية، وهي معضلة الإرهاب الذي يعكس وجهاً من المؤامرات التي تحاك ضد اليمن، خصوصاً إذا دركنا أن 70% من العناصر الإرهابية من خارج اليمن.. يأتي فوق هذا التحدي الخطير، الجماعات والمليشيات المسلحة التي عكست الصراع المذهبي والعقدي ملقية بظلال كثيف على مسيرة الوفاق الوطني وخطاب القوى السياسية المتباينة تجاه هذا الصراع..

تنفيذ مخرجات الحوار الوطني

\* وأنتم عضو في مؤتمر الحوار الوطني ما أبرز ما تم تنفيذه من المخرجات..؟

- أبرز ما تم تنفيذه من مخرجات الحوار الوطني تشكيل لجنة تحديد الأقاليم وتوافق كافة المكونات المشاركة في هذه اللجنة على دولة اتحادية من ستة أقاليم وتشكيل لجنة صياغة الدستور وإيضاً تشكيل الهيئة الوطنية للإشراف على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وكذلك تعديل المادة (126) من الدستور لتوسيع عضوية مجلس الشورى من قبل البرلمان، وقرارات وخطوات أخرى تتعلق بمعالجات الملفات اليمنية الشائكة والمختلفة..

\* مقاطعاً - إلى أي مدى ستسهم التحديات التي ذكرتها في تعكير عملية تنفيذ المخرجات الأخرى..؟ وما المؤمل على القيادة السياسية ؟..

- بالنسبة إلى الأثر السلبي الذي ستسهم به هذه التحديات في تعكير

أن الإرادة الوطنية والنهج العملي الصادق، للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ المشير/ عبده ربه منصور هادي- رئيس الجمهورية، كفيلة بالنجاح، ولن تنتهيا أي عوائق أو تحديات من المضي قدماً في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني إلى مشاريع يللمسها الناس على أرض الواقع وهي الإدارة والعزيمة التي كانت السبب الرئيسي في نجاح مؤتمر الحوار الوطني الذي نجح في ظل هذه التحديات..

\* كيف تقيمون خطوات القيادة السياسية تجاه ما جرى في عمران أو ما جرى ويجري في المحافظات التي شهدت أحداثاً ومعطيات جديدة..؟

- بالنسبة للقرارات الجمهورية المتعلقة بصراع عمران، فقد جاءت في وقتها، فكادته ظل فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي -رئيس الجمهورية- حريصاً وحكيماً وصائباً في حل المعضلات عندما تستعصي على الجهات المخولة بحلها.. والأمل الكبير في أن هذه القرارات إن شاء الله ستكون نهاية لأي مظاهر توتر في هذه المحافظة اليمنية أو غيرها خصوصاً واللواء محمد صالح شمالان شخصية وطنية وإدارية معروفة لا ينحاز إلى طرف في القضايا الوطنية..ومن المؤكد أن ما حدث في عمران أو يحدث في الضالع أو في شبوة أو في أبين أو في لحج أو في أي محافظة أخرى من أعمال عنف واغتيالات وحروب وقطع الطرقات قد أشرت وستؤثر على تنفيذ ما تبقى من التنسوية السياسية السياسية انشغال القيادة السياسية بتهدئة الأوضاع وتشكيل لجان للنزول الميداني الى المحافظات لمعالجة وحل هذه الإشكاليات.. وباعتقادي أنه لن تهدأ الأوضاع والمشاكل في ربوع اليمن إلا بنزع الأسلحة من كافة المليشيات المسلحة دون استثناء وتطبيق سيادة القانون على الجميع.

المليشيات والجماعات المسلحة

\* على ذكر المليشيات والجماعات المسلحة في اليمن.. ما هي رؤيتكم لواقع هذا الملف..؟ ما هي ممكنات تمدينها هذه الجماعات..؟

- السلاح في اليمن ظاهرة متوارثة حملتها المراحل التاريخية والسياسية والخصائص العشائرية أو القبلية للمجتمع فينبضاف جهود الجميع سينجح اليمنيون في تجاوز التحديات التي تتكثف مسار استكمال التنسوية السياسية.. وبحسب اعتقادي

قرارات مجلس الأمن عززت الدور الخليجي في اليمن وأسهمت في ما وصل إليه اليمنيون من نجاح على مسار التنسوية السياسية

للوصول إلى السلطة.. وعلى الجميع أن يدرك أن اليمن عصية على أن تحكم بالسلاح والقوة والسطو على السلطة، فاليمن شوروي منذ الأزل ومشهود لها هذا النهج في القرآن الكريم وكلام الله العزيز..

وبالتالي الواجب على كافة القوى السياسية التخلي عن العنف والعمل بروح الفريق الواحد في تنفيذ وإنجاز ما تبقى من العملية السياسية والعمل أيضاً على ترجمة مخرجات الحوار الوطني إلى مشاريع بنوية يللمسها المواطن على أرض الواقع، وأن تتعاون كل القوى مع كافة أجهزة السلطة المحلية والتنفيذية لما من شأنه تثبيت الأمن والاستقرار وهذه تعد مسؤولية يتحملها الجميع.

الموقف الخليجي والدولي

\* حتى الآن ما هي رؤيتكم تجاه مواقف مجلس التعاون الخليجي ومجلس الأمن هل ما زالت على حماسها في دعم استكمال التنسوية السياسية..؟

- بالنسبة لمواقف مجلس التعاون الخليجي الداعمة لليمن لن تصحى من ذاكرة الأجيال اليمنية فقد شكلت المبادرة الخليجية المدعومة دولياً، مخرجاً مشرفاً لليمنيين، قد عمل الأخوة في دول مجلس التعاون الخليجي والأصدقاء في المجتمع الدولي، ما بوسعهم للضغط على كافة الأطراف السياسية، وذلك لتحقيق نسبة كبيرة من بنود المبادرة الخليجية والتنسوية السياسية والمطلوب منهم مواصلة هذا الدعم لإنجاز ما تبقى من التنسوية السياسية..

\* وإلى أي مدى سنسهم لجنة العقوبات الدولية في إيقاف معرقلي التنسوية الوطنية..؟

- لاشك أن مجلس الأمن لعب دوراً كبيراً أيضاً في الضغط والتهديد باستخدام العقوبات المنصوص عليها في البند السابع ضد أي طرف سياسي يقف عائقاً أمام تنفيذ التنسوية السياسية أو يعمل على عرقلتها، وهو الدور الذي سيستمر وسيناطق بلجنة العقوبات الدولية، ويعول عليها أيضاً مزيداً من الدعم لاجتياز ما تبقى من مراحل التنسوية السياسية اليمنية، وفي نفس الوقت نتمنى من القوى السياسية أن تعي أن اليمنيين جميعاً في قارب واحد، وأنه ليس من مصلحة أي يمني التدخل الخارجي، فالحل والسلم والحرب بيد اليمنيين أنفسهم..

أخيراً

\* أخيراً.. كيف تنظرون لأفق مستقبل اليمن في ظل الدولة الاتحادية؟ وما المعوقات التي تقف أمام الأقاليم..؟

- انظر إلى أن وضع اليمن في ظل الدولة الاتحادية سيكون أفضل، حيث ستتمتع الأقاليم الصلاحية الكاملة في حكم محلي واسع الصلاحيات ويتيح الفرصة للمشاركة الواسعة للجميع في السلطة والثروة وضمان للمواطنة المتساوية.. وكذلك التنافسية في البناء والاستثمار والتنمية شريطة اجتياز التحديات الأمنية والاقتصادية والإرهاب، والسلاح.

سياسي يتبنى بناء الدولة المدنية الحديثة ذات المواطنة المتساوية، والدليل أنها وفقت وأفشلت كثيراً من مشاريع بناء الدولة المدنية في اليمن منذ قيام ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر 1962م والرابع عشر من أكتوبر 1963م.. ومع هذا يبقى الأمل كبيراً جداً بأنه من الممكن تمدين هذه الجماعات ودمجها في المجتمع مع الاحتفاظ بحقها في العقيدة والفكر متى ما انتهجت الطرق السلمية..

\* ما هي ممكنات تمدينها وما هي التحديات التي تحول دون ذلك..؟

- ممكنات تمدينها قائمة، وليس من المستحيل أن تتحول هذه الجماعات إلى قوى سياسية ومدنية في المجتمع.. وأعتقد أن عوامل ذلك متوفرة في اليمن، ولعل الممكنات النضوية واللوائح التنفيذية لمجتمع مدني خال من السلاح، تكمن فيما ما تضمنته وثيقة الحوار الوطني الشامل من مخرجات لتقييد اليمنيون بالتنفيذ الحرفي لها، لما تعرض مواطن يمني للظلم، ولما احتاجت أي جماعة أو قوى للسلاح لحماية مشاريعها الفكرية والعقدية، فالمخرجات أعطت الحرية لكل يمني وجعلت الحماية والرعاية والإنصاف للدولة ومؤسساتها الأمنية والدفاعية والقضائية.. كما أتى على ثقة تامة أن الممكن الأول هو بناء الدولة التي ستتولى تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل.. حيث والقيادة السياسية ممثلة بالمشير عبد ربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- ومن خلفه كل الشرفاء والعقلاء من أبناء اليمن، تمضي بخطى ثابتة وسير حثيث في هذا الاتجاه..

أما التحديات التي تعيق السير نحو الدولة المدنية الحديثة، فهي كثيرة وأهمها عدم جدية وإيمان من دعوا ويدعون إلى المدنية وترجمتها قولاً وعملاً الى واقع معاش وليس اتخاذها شعراً للمزايدة وأيضاً التركيبة القبلية التي تتعارض مع المدنية وعدم تطبيق سيادة القانون وتدني مستوى الوعي والأمية..

الحوار الوطني والسلاح الثقيل

\* ما هي دعوتكم للقوى القبلية والسياسية والدينية اليمنية التي شاركت في الحوار الوطني.. وتمتلك سلاحاً ثقيلاً..؟

- دعوتي للجميع الالتزام بمخرجات الحوار الوطني التي شارك الجميع في صياغتها وأن يعمل الجميع بروح الفريق الواحد جنباً إلى جنب مع القوى السياسية الأخرى على الساحة اليمنية في بناء اليمن الجديد، مُغَلِّبين لغة الحوار والقبول بالآخر على لغة العنف وسفك الدماء والعبث بأمن واستقرار البلاد، وأن يلتزموا بقواعد اللعبة السياسية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع سبيلاً

تجريم الحزبية في القضاء وأجهزة الأمن والقوات المسلحة

من وثيقة الحوار الوطني:

